النهضة: أي أولويات في زمن المعرفة؟

سعد الدين العثماني
elotmanis@gmail.com

أولا ـ تقديم

جهود مبكرة

ظهر مصطلح الإصلاح في القرن التاسع عشر قبل مصطلح النهضة الذي ظهر في بداية القرن العشرين الميلادي في سياق النقاش حول حالة الأمة وطرق معالجتها. ثم استعملت مصطلحات التطور والتقدم والتغيير والتحديث وغيرها. وتعاقبت جهود حثيثة تروم التخلص من حالة التخلف واللحاق بالغرب "المتقدم".

لكن مداخل النهضة كانت تختلف من مدرسة فكرية أو شخصية نهضوية لأخرى. فرفاعة رافع الطهطاوي (1801 - 1873) يعطي الأولوية لنقل العلوم والفنون والصنائع النافعة وإدخال التنظيمات "الحديثة". وخير الدين التونسي (1810 - 1890) أضاف إلى العناصر المادية المذكورة ضرورة الإصلاح السياسي وتبني العدل والشورى والتنويه بالحرية. بينما أعطى كل من جمال الدين الأفغاني (1838 - 1897) ومحمد عبده (1849 - 1905) الأولوية لإصلاح الفكر الديني. وجاء جيل الليبراليين ليركزوا على اللحاق بالمدنية الغربية بإطلاق أو/و على الفكر الوضعي أو القانون الوضعي والقطيعة مع "التراث"، وذلك مثل شبلي شميل (1850 - 1917) وغيره[1].

وبرزت دعوات متتالية تروم التجديد والإصلاح مثل دعوة ابن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر والسنوسية والمهدية في القرن التاسع عشر وغيرها. وعلى الرغم من الاختلافات الموجودة بينها، إلا أنها كانت ذات تأثير في محاولات النهضة في تلك الفترة.

كانت محاولات النهوض إذن متعددة واعدة، لكن مآل الأمور لم تكن على ما كان يؤمله أصحابها. فهل تغيرت المنطلقات والأولويات اليوم؟

لماذا تقدمت اليابان وتخلف المسلمون؟

كان السؤال الذي يطرح باستمرار طيلة القرنين الماضيين هو: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟[2]، واليوم كأن التاريخ يعيد نفسه بعودة السؤال ذاته. صحيح أن جهود التنظير والتطوير والتنزيل

---

[1] ـ انظر حول تطور أفكار الإصلاح والنهضة مثلا: د.فهمي جدعان: أسس التقدم عند مفكري الإسلام، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 3، 1988. و: الإصلاح والنهضة: إعداد وتقديم محمد كمال الخطيب، وزارة الثقافة، دمشق، 1992.

[2] ـ الأمير شكيب أرسلان: لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟ القاهرة، دار الكلمة الطيبة، 1989.

لم تتوقف يوما في الأمة، لكنها تقوى تارة وتضعف تارة أخرى. فالمحاولات الأولى للنهوض وإن عبأت الأمة في معركة التحرير ومقاومة الاستعمار، ونجحت في ذلك إلى حد كبير، لكنها لم تنتج بعد في الحد الأدنى المأمول منها في مجال النهضة الحضارية. ولهذا فإن السؤال الأول عاد بصيغة مغايرة تستبطن هذا الفشل. فتساءل عدد من الباحثين: لماذا تقدمت اليابان وفشلت دولنا؟[3] أو لماذا رجحت كفة اليابان في القرن التاسع عشر على كفتنا؟[4].

والنتيجة التي ذهب إليها العديد من الباحثين، هي أن الأطماع والتدخلات الأجنبية والتي انتهت إلى الاستعمار، هي التي عرقلت بالأساس محاولات النهوض في العالم الإسلامي وجعلته يحول جهوده لعقود من الزمان نحو التحرير والاستقلال[5]. وهي وضعية لا توفر الاستقرار الضروري لتوجيه طاقات الأمة للبناء السياسي والاقتصادي، ولا للبناء الفكري والحضاري، بل هيأت ظروف ردود فعل قاسية للدفاع عن النفس وعن الحقوق، وفق منطق ديناميكية الشعوب في الدفاع عن نفسها وعن وجودها، وجعلت التأكيد على الهوية خيارا جماهيريا ونخبويا طاغيا على حساب التجديد الفكري[6].
ويمكن الإشارة هنا إلى أنه في مقابل كون عموم أقطار العالم الإسلامي على تماس حدودي مع القوى الغربية معرضة لضرباتها العسكرية المباشرة، كان موقع اليابان في طرف الكرة الأرضية بعيدا عن التجاور اللصيق مع الغرب عاملا وفر لها حماية طبيعية من الهجمات العسكرية الغربية ومكنها من إنجاز نهضتها في هدوء. ومن هنا عاشت اليابان في سلام لفترة امتدت حوالي ثلاثة قرون، وانخفض فيها معدل الإنفاق على التسلح، بينما اضطرت مصر مثلا تحت قيادة محمد علي والخديوي إسماعيل إلى تخصيص ميزانيات ضخمة للإنفاق العسكري، وهو إنفاق كان من دون شك على حساب عملية التنمية والنهضة[7].

هذا في القرن التاسع عشر، أما في القرن العشرين فإن زرع الكيان الإسرائيلي في قلب العالم الإسلامي كان عاملا إضافيا معرقلا بشكل كبير لصرف الجهود نحو النهوض وشغل الأمة بمواجهة أكبر تحد من نوعه في التاريخ المعاصر. وتأثير هذا العامل على جهود النهوض يحتاج إلى دراسات مستقلة.

وهكذا فبسبب واقع الأمة بالغ التعقيد، الذي تتداخل العوامل فيه والمؤثرات، فإن الجهود التي بذلت لحد الآن لم تكن كفيلة بإخراج الأمة من مرحلة الوهن والتخلف الحضاريين. ولا يمكن أن ندعي أن هناك وصفات جاهزة للخروج من المأزق الحضاري، لكن يمكن أن نبلور مقاربات تتكامل وتجارب تنزيل تتعاضد في أفق النهضة الشاملة بإذن الله.

وسنحاول في هذا العرض ملامسة بعض من أولويات النهضة في ظل التحولات التي يعيشها العالم اليوم، فهناك حاجة ماسة لإعادة ترتيبها في كل مرحلة مرحلة، ليس بالشكل الذي يقلبها رأسا على عقب، لكن بالشكل الذي يدققها ويكيفها مع الحاجات الآنية والمستقبلية.

---

[3] ـ انظر مثلا: علي محجوبي: ما يجب أن تعرف عن النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر: لماذا فشلت مصر وتونس ونجحت اليابان؟ ـ مركز النشر الجامعي، تونس، 1999. ومسعود ضاهر: النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج ـ سلسلة عالم المعرفة، الكويت، رقم 252، 1999 .

[4] ـ مالك بن نبي: تأملات، دار الفكر بدمشق، الطبعة الرابعة، ص 182.

[5] ـ انظر مثلا: طارق البشري: المهمة المستقبلية ردم الانفصام بين الإصلاح المؤسسي والإصلاح الفكري، مجلة منبر الحوار، العددان 21 و22، صيف وخريف 1991م.

[6] ـ سعد الدين العثماني: كيف يستفيد العالم العربي من العالم الإسلامي غير العربي في تجديد الخطاب الديني، على الرابط: http://www.fassael.net/article.php3?id_article=91. وقارن ب: محمد حسنين هيكل: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1987، ود.محمد عابد الجابري: المشروع النهضوي العربي، مراجعة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 20.

[7] ـ مسعود ضاهر: النهضة العربية والنهضة اليابانية، ص 82.

ثانيا ـ العولمة والمعرفة

العولمة عبارة عن تدفق كل ما يميز الحياة البشرية اليوم عبر الحدود، من بشر ومعلومات ومعتقدات وثقافات وسلع ورأس مال وجرائم وملوثات ومخدرات وغيرها[8].

وقد حظي البعد الاقتصادي للعولمة بالاهتمام الأكبر لفترة طويلة، إضافة إلى أنه الأكثر تأثيرا على العالم لعقود من الزمان من حيث إنه يقلل من سلطة الدولة على حركة الاقتصاد ويعطي السيطرة للشركات متعددة الجنسيات.

لكن العولمة شهدت في العقدين الأخيرين تحولا جوهريا نحو بروز ما يسمى بمجتمعات المعرفة[9]، التي تطغى فيها إلى حد كبير تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وهذا يعطي للبشرية سلاحا ذا حدين. فمن جهة تحدد المعارف والمعلومات بصورة متزايدة أنماطا جديدة للنمو وخلق الثروات وتتيح إمكانيات للحد من الفقر على نحو أكثر فعالية[10]. لكنها من جهة أخرى تعطي للأقوياء إمكانات جديدة ورهيبة للسيطرة والتحكم عبر العالم، وتؤدي إلى تقسيم مجتمعاتها إلى أغنياء متخمين وفقراء مدقعين، وتكديس الثروات في أيدي قلة تتمكن بالتالي من التسلط والتحكم في مصير الأكثرية.

ومجتمع المعرفة هو مجتمع يقوم على استثمار المعرفة كأهم مورد لتنمية المجتمع، ويتمحور حول بناء القدرات للبحث عن المعلومات وتنظيمها ومعالجتها وتحويلها لاستخلاص المعرفة وتوظيفها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل صناعة المعرفة قطاعا اقتصاديا قائما بذاته، يشمل على سبيل المثال: البحوث والتطوير، وصناعة البرمجيات، وصناعة الإعلام، والإنتاج الإبداعي.

انطلاقا من ذلك ما هي السمات الرئيسة لعالم مجتمعات المعرفة؟

هناك أولا تحول العالم إلى قرية صغيرة. فإذا كان العصر الصناعي قد قرب المسافات بوسائل النقل السريعة برا وبحرا وجوا، فإن عصر مجتمعات المعرفة انمحت فيه المسافات، وسقطت فيه الحدود الجغرافية، وأضحى من يملك المعرفة الأسرع والأقوى والأغنى والأكثر تأثيرا. وهكذا انتقل الثقل من صاحب المال إلى صاحب المعرفة.

وهناك ثانيا أنه إذا كان الاقتصاد في العصر الصناعي يعتمد على صاحب رأس المال وعلى العامل الذي يكدح من أجل الحصول على مدخول يعيش منه، فإن الاقتصاد في مجتمعات المعرفة يعتمد أساسا على منتجين للمعرفة أو أصحاب مهارات يشتغلون في المعرفة (Knowledge-Worker) . ولذلك فإن أكثر من نصف الإنتاج في الدول المتقدمة أضحى ـ منذ سنوات ـ معتمدا على الاقتصاد المعرفي القائم على العامل الإنساني المستخدم لتكنولوجيا المعلومات والمنتج للمعرفة[11].

أما السمة الثالثة التي تميز عالم مجتمعات المعرفة فهو بروز الإنسان وتنمية الإنسان بوصفه المحرك الأساس والرأسمال الأول في أي عملية نهوض أو تقدم. وهو الأمر الذي كان مهمشا أو منتقصا في أنماط التنمية التقليدية[12]. وبهذا يصبح تمكين الإنسان من حقوقه وحرياته الأساسية جزءا لا يتجزأ من مجتمعات

---

[8] ـ انظر مثلا: جون تومليسون: العولمة والثقافة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، رقم 354.

[9] ـ يمكن أن نعتبر المعلومات بيانات منظمة ومرتبة لتلبية احتياجات معينة. أما المعرفة، فهي ما يفهمه الناس من تلك المعلومات وكيفية استفادتهم منها.

[10] ـ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): الاستراتيجية المتوسطة الأجل المعتمدة 2002 ـ 2007، على الرابط الالكتروني: http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001254/125434a.pdf

[11] - ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD) : knowledge-based economy, Paris, 1996 : http://www.oecd.org/dataoecd/51/8/1913021.pdf

[12] ـ من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة، ص 22.

المعرفة. فإذا كان مجتمع المعلومات ينبني على كفاية تكنولوجيا الاتصالات، فإن مجتمعات المعرفة تنبني على قدرة الإنسان وحريته وفعاليته في توظيف المعارف والمعلومات المتوفرة.

والذي يهمنا أكثر في تحليلنا هو أن هذا التطور أدى مع مرور الوقت إلى ازدياد ما يسمى بالشرخ المعرفي أو الفجوة المعرفية بين الغرب وبعض الدول الصاعدة وبين باقي دول العالم ومن بينها دول العالم الإسلامي. وتتسع تلك الفجوة باتساع ما يسمى "بالفجوة الرقمية" التي تجمع التأثيرات المتراكمة للفجوات الملاحظة في عدد من الحقول الرئيسية المكونة للمعرفة مثل النفاذ إلى المعلومات والتعليم والبحث العلمي والتنوع الثقافي واللغوي.

وتهدد هده التحولات بشكل جدي بالسيطرة المتزايدة للغرب. كما ترصد العديد من التقارير الدولية مؤشرات هذا الشرخ وهي متوفرة بغزارة. فمثلا يوجد في العالم حوالي 6000 لغة، لكن اللغة الإنجليزية تهيمن على حوالي 90% من المواد الموجودة على شبكة الإنترنت، ومن الإنتاج في مراكز البحث والاختراع العلمي في العالم. وهذا يسبب تهميشاً للغات الأخرى حتى الحية منها. ويتنبأ بعض الباحثين بانقراض العديد من تلك اللغات في مستقبل الأيام.

ولقد كانت تلك التحولات عميقة وتشكل منعطفا حادا في تطور البشرية، وهو ما يجعل المنافسة في مجال المعرفة ضرورة حيوية لأي مشروع نهضة، أكثر من أي وقت مضى، وذلك لاعتبارات عدة منها:

- أن النهضة لا يمكن أن تبنى إلا على المعرفة، وإلا فهي "نهضة" سطحية سرعان ما تتلاشى وتتهالك؛
- أن المعرفة تشكل اليوم أهم المكونات التي يتضمنها أي عمل أو نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو غيرها؛
- أن المورد الرئيس في مجتمع اليوم هو المعرفة، وليس رأس المال أو غيره من العناصر المادية للإنتاج، كما أن المعرفة أهم منتجات هذه المجتمعات وأكثرها تأثيرا. فأي نهضة ستنجح بدون المنافسة في اكتساب المعرفة واستثمارها؛
- أن الثورة التكنولوجية أعطت للمعرفة قدرة أكبر على التأثير الإيجابي في حياة المجتمعات بصورة لا سابق لها إذا ما وجدت شروط ذلك التأثير؛
- أن المعرفة بهذا المدى العالمي وبما تتيحه من أنماط جديدة للتقدم والتطور الاجتماعي وأدوات الفعل الحقيقي في هذا العصر، تمثل فرصة ثمينة لأفراد ومجتمعات مهمشة ليقلصوا الفرق بينهم وبين نظراءهم في العالم المتقدم؛

- أن الدول التي استطاعت الانبثاق من وضعية التخلف مثل بعض الدول الآسيوية والأمريكية الجنوبية فعلت ذلك بسبب قدرتها على تقليص الهوة المعرفية بينها وبين الدول الغربية، على أساس أن المعرفة تشكل الدعامة الأساس للخروج من حالة التخلف. وهو ما أكده تقرير خاص لمنظمة اليونسكو إذ يسجل أن "الاختراق الذي حققته بعض البلدان راجع في أكثره إلى عقود من الجهود المضنية والتشاورية في ميادين كالتربية في كل مستوياتها، والاستدراك التكنولوجي في قطاعات استراتيجية، والبحث العلمي أو إقامة نظم ابتكار عالية الأداء". و"النجاحات التي نالتها بعض البلدان في شرق آسيا وجنوبها الشرقي في مكافحة الفقر تفسر في جزء كبير منها بالاستثمارات في التربية والبحث والتطوير"[13].

[13] - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة، ص 22، على الرابط الالكتروني: http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001418/141843a.pdf

ثالثا ـ من مجتمع المعرفة إلى النهضة

انطلاقا من المقدمات السابقة يتضح أن أولوية أوليات مشروع النهضة هو الانتقال إلى عالم مجتمعات المعرفة، بخوض غمار المنافسة في اكتساب المعرفة بغية تقليل الفجوة بيننا وبين العالم المتقدم. لكن واقع العالم اليوم يؤكد أنه إذا كان توفر الكفاية من المعلومات والمعطيات العلمية ضروريا، فإنه ليس بالضرورة مصدرا للمزيد من المعرفة. كما أن تعرضا متساويا للمعرفة لا يفضي إلا نادرا إلى تحكم متساو في هذه المعرفة. ولن يكفي حل الشرخ الرقمي لحل الشرخ المعرفي[14]. وهذا يعني أن الانتقال إلى مجتمعات المعرفة لا يعني مجرد الحصول على المعلومات واستيراد المنتجات العلمية، بل هي عملية فكرية واجتماعية متكاملة، هي ذاتها ما يصطلح عليه بالنهضة.

وهنا أمر لا بأس من توضيحه وهو أن المقارنات المتتالية في الأدبيات حول النهضة بين واقع الأمة مع الغرب أو مع اليابان، يستبطن الرغبة في اللحاق بهم. فالنهضة هنا صنو التقدم أو التحضر بالانتقال من مجتمع تابع مستهلك متخلف، إلى مجتمع منتج مشارك في صناعة الحضارة والثقافة الحديثتين. وهذا التحول يحتاج إلى عدة شروط ذاتية وموضوعية. وهذه الأخيرة إن كانت على العموم لا تعدو ما سجلته مختلف الأدبيات في الموضوع، فإن ترتيبها وتفاعلها قد يختلفان اليوم عما كانا عليه بالأمس.

إضافة إلى ذلك فإننا لا ننكر أن النهضة عملية شاملة متكاملة تطال مختلف الجوانب الفكرية والسياسية والاجتماعية التي تؤلف نسقا ومنظومة متكاملة. لكننا حاولنا هنا أن ندافع عن فكرة أن النهضة العلمية والفكرية هي الأولوية اليوم لإنجاح تلك النهضة الشاملة، وإعطائها دفعة قوية.

طرق متعددة للنهضة لا طريق واحد

أول قاعدة تفرض نفسها من خلال النظر في واقع العالم الإسلامي، هي أن أولويات النهوض قد تختلف من حيث أهميتها من واقع لآخر، ومن بلد لآخر. فهناك بلدان محتلة أو في حكم المحتلة من الطبيعي أن تكون المقاومة مقدمة على غيرها. وهناك بلدان تعاني من الانغلاق السياسي فيكون إقرار حد أدنى من الحريات الفردية والجماعية واجب الوقت. وقد تكون هناك أولويات أخرى مرتبطة بظروف خاصة أو وضعيات معينة. لكن من حيث النظرة العامة للأمة يعتبر وضع المخططات واتخاذ التدابير لردم الهوة المعرفية بينها وبين العالم من حولها أولوية عامة، من الضروري أن تعبأ لها الإمكانات الرسمية والشعبية، وتعمل لها الجامعات والجماعات والحركات والأفراد. والتقدم الذي نحرزه في هذا الشأن هو مجموع جهود الجميع.

وعندما نتحدث عن أولوية ردم الهوة المعرفية، فهو ليس انتقاصا من الجوانب والمستلزمات الأخرى، ولكنه وضع لضمانات نجاح الإصلاح فيها. كما أن علاقة النهوض المعرفي بها ليست علاقة مفاضلة أو تبعية، بل هي علاقة تفاعلية (أو جدلية). فالحركية المعرفية تبدأ بالتنظير وترسم التوجهات وتهيئ الأرضيات لجوانب الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

مرجعية مشروع النهضة

[14] ـ من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، ص 25.

إن تدقيق مرجعية مشروع النهضة يعتبر من شروط نجاح الانتقال إلى عالم مجتمعات المعرفة. وتشكل الفكرة ـ حسب مالك بن نبي (1905 ـ 1973) ـ أساس انطلاق أي مشروع للنهضة. والمقصود بذلك أن تتوفر فكرة محفزة يعتنقها مجتمع فتشكل له دافعا لبناء نموذج حضاري معين. ويسميها مالك (مركب الحضارة) مترجما الكلمة الفرنسية Cataliseur. يقول: "إن حضارة ما هي نتاج فكرة جوهرية تطبع على مجتمع في مرحلة ما قبل التحضر الدفعة التي يدخل بها التاريخ، ويبني هذا المجتمع نظامه الفكري طبقا للنموذج الأصلي لحضارته"[15]. ويعتبر مالك على غرار عدد من المؤرخين والفلاسفة الأوربيين أن الفكرة الدينية أصل انبعاث الحضارة[16].

ولقد ساد النقاش، وأحيانا الصراع، لفترة طويلة من التاريخ المعاصر بين من يركز على المرجعية الدينية على اختلاف اجتهاداتهم، ومن يركز على المرجعية "الحداثية" الغربية على اختلاف اجتهاداتهم أيضا. لكن التجارب المتتالية بينت أن أي نهضة في الأمة الإسلامية بدون الانطلاق أو الاستهداء بمرجعية الإسلام انتهت إلى الانزواء والهامشية.

وقد كان محمد عبده ـ على غرار بعض من سبقه وخصوصا جمال الدين الأفغاني ـ يعتبر الإصلاح الديني أساس كل إصلاح. ولأنه ربما الوحيد الذي استطاع تقديم إجابات متكاملة في الموضوع فإن برهان غليون يصفه بأنه "الوحيد الذي حاول أن يقدم جوابا عمليا وشاملا لكل المسائل المرتبطة بالنهضة، وأن يدرج في هذا الجواب العامل الديني، ليخرج منه برؤية توليفية، تجمع بين ضرورات تمثل عناصر الحضارة، وحاجات الحفاظ على الهوية والوحدة الاجتماعية"[17]. ولئن لم ينجح محمد عبده في تحقيق النهضة الشاملة التي كان يصبو إليها، فإن محاولات الذين يريدون بناء النهضة على تقليد النظم والمفاهيم الغربية كانت أكثر فشلا. ففي حين بقي فكر محمد عبده "مصدرا لإصلاح ثقافي وفكري" ومؤثرا "تأثيرا كبيرا على الرأي العام" إلى اليوم، "انعزل الفكر الليبرالي العربي اللاديني تماما في العقود التي أعقبت وفاة محمد عبده"، بل إن الفكر الليبرالي الحديث نفسه اضطر من أجل المحافظة على وجوده إلى التقرب من الإسلام والاحتماء به"[18].

إن النهضة، أي نهضة، لا تعني في عمقها التنكر للقديم، بل تجاوز ما لم يعد منه صالحا للحاضر، مع الانطلاق من عناصره الغنية والنيرة. وجهود النهضة في مختلف المجتمعات تستنجد بالأصول لمعالجة اختلالات الحاضر ومواجهة التقليد.

كما أن توافق مشروع النهضة مع القيم العليا للمجتمع وغاياته التي يدافع عنها ضروري، وإلا اصطدمت جهوده بالقوى الكامنة فيه. وليس هذا التشبث بالأصول بالضرورة إعاقة للنهضة، بل هو رفض لنوع منها لا يتلاءم مع واقعها وهويتها.

إن تطور الشعوب لا يمكن فصله عن النسق الثقافي والمرجعية الحضارية السائدة في تاريخها. ونجاح أي إقلاع اجتماعي وحضاري وأي تحرك في مواجهة التحديات المطروحة يستلزم الارتباط بخصوصيتنا الحضارية، بل ينبغي أن ينطلق من روح الاعتزاز بالمكانة الحضارية والتاريخية لبلداننا وأمتنا، والتأسيس على أرضية توافقية وتشاركية بين مختلف فئات المجتمع. وهو أكفأ السبل للاستثمار الأنفع لطاقات الشعوب والأمة.

ويؤدي تغييب هذه الحقيقة إلى ردود فعل تضيع الوقت والجهد، وتمنع من تعبئة الطاقات والجهود. وقد ذهب عدد من الكتاب أثناء تحليلهم لمسار التحديث في العالم العربي إلى أن المدرسة السلفية أسهمت في تثبيت الحداثة أكثر من مساهمة المفكرين الليبراليين. فكثيرون ممن يسمون أنفسهم حداثيين أو يصنفون كذلك، اعتقدوا ـ كما يقول أحد الكتاب اليساريين ـ "التحديث تقنيات وأفكارا تستورد، لا إنسانا حرا ووطنا مستقلا واعتمادا شعبيا على الذات وحفاظا على الخصوصيات. فوجدوا

---

[15] ـ مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1989، ص 41.

[16] ـ شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، 1979، ص 50 و61 وما بعدها. يقول: "فالحضارة لا تنبعث ـ كما هو ملاحظ ـ إلا بالعقيدة الدينية، وينبغي أن نبحث في حضارة من الحضارات عن أصلها الديني الذي بعثها".

[17] ـ الوعي الذاتي، منشورات عيون، الدار البيضاء، ط 1، 1987، ص 39.

[18] ـ نفسه، ص 56 ـ 57.

أنفسهم في عزلة قاتلة عن شعوبهم فلم يؤثروا كبير تأثير في جماهيرهم. بل إن العكس هو الذي حصل. فاعتبرتهم شعوبهم نماذج لحداثة تشوه الشخصية وتكرس التبعية. ولذلك حكموا على أنفسهم قبل أن تحكم عليهم جماهيرهم بأن يهمشوا خارج التاريخ...". ثم يستطرد قائلا: "وكان حوراني على كامل الحق عندما استخلص أن أداة الحداثة ومضامين التحديث سربت إلى العقول والمؤسسات في البلاد العربية من خلال السلفيين, أكثر مما تحققت من طريق الليبراليين الحداثيين". "فأن يواجه السلفيون حداثة متسلحة بتراث قرون من الإنجازات العظيمة في العلم والتقنيات وينتصروا كذلك، يعني أن سلاحهم كان الأمضى والأنجع، ولم يكن كذلك إلا أنه كان حيا وواعيا وتاريخيا وثوريا وموضوعيا"[19]. وهكذا فإن محمد عبده ومحمد رشيد رضا لعبا دورا أساسيا في نشر مفاهيم مثل احترام العقل والسببية وسيادة الأمة وتكريم المرأة وتوسيع مشاركتها في المجتمع وغيرها أكثر من كثير ممن يسميهم هنا بالليبراليين الحداثيين.

وفي نفس الاتجاه أشار الدكتور محمد عابد الجابري إلى أن المسألة الاجتماعية في بلداننا طرحت لفترة طويلة، ليس انطلاقا من معطيات مجتمعاتها ولا من خصوصياتها، بل انطلاقا: "من استلهام أو استيراد مفاهيم وأفكار تعبر عن معطيات المجتمع الأوربي ككل، وعن خصوصية البلد الأوربي الذي يرتبط به فكر هذا المفكر أو السياسي العربي". ثم يضيف: "وهكذا كانت النخبة العصرية العربية تشرع للمجتمع العربي لا انطلاقا من تحليل الواقع العربي، بل باعتماد نتائج تحليل واقع آخر، هو واقع هذا القطر الأوربي أو ذاك. ومن هنا كانت تلك الفجوة، بل الهوة، بين الفكر والواقع، بين النخبة والجماهير، في العالم العربي"[20].

فهؤلاء مفكرون وكتاب ذوو اتجاهات يسارية[21] ينتهون إلى الاعتراف بهذه الحقيقة، وأنهت جدالا في الأمة بقي قويا لعقود من الزمان.

ومن الناحية البراجماتية العملية، يشكل الشرط الهوياتي والثقافي مدخلا أساسيا وضروريا لنجاح أي نهضة، لأنه القادر على زرع الحيوية في الأمة وتوليد الطاقة القادرة على الإنجاز. والكثير من التوترات في مراحل التغيرات الاجتماعية ناتج عن وضع برامج مصادمة للهوية، وللمبادئ التي يعتنقها الشعب ويؤمن بها. وإلى هذه الحقيقة انتهت اليوم مختلف الدراسات الاجتماعية، ومختلف النظريات التي تهتم بالتنمية. فقد أضحت الخصوصيات الثقافية والاجتماعية أمرا تهتم به جميع المنظمات الدولية وتعمل على تكييف برامجها معه.

التجديدية

إن الانطلاق من ضرورة بناء مرجعية النهضة في الأمة على دينها وهويتها بوصفه مبدأ أوليا، لا يكفي للخروج من التخلف، بل لا بد من شروط الفعل الحضاري والنهضوي: شروط تمثلها وشروط إعمالها. وهكذا فإن من المواضيع التي شغلت في هذا المجال إنتاجات ونقاشات العرب والمسلمين الجواب عن السؤال: كيف يمكن الجمع بين الانتقال إلى مجتمعات المعرفة وبين الارتباط بالمرجعية؟ أو كيف يمكن أن تكون المرجعية حافزا إلى ذلك الانتقال؟

والجواب أن التجديدية - مبدأ ومنهجا - يمكن أن تعطي الحل المناسب لذلك. على أساس أن التمسك بالمرجعية لا يعني تقليد نماذج قديمة، بل هو تجديد مستمر للانتماء الحضاري ولتنزيل ذلك الانتماء على أرض الواقع. وهو أيضاً عملية علمية فكرية دائمة من جهة، وتشكل المحرك الأساس لمشروع النهضة من جهة ثانية. ولسنا نريد هنا أن نتحدث عن التجديد ومدارس الفكر الإسلامي فيه، وإنما نريد التأكيد فقط على أنه عملية لا تتوقف ما دامت الحياة الإنسانية مستمرة. وكلما جد جديد في المعرفة أو في الاجتماع البشري أو في الأعراف والأفكار إلا وتحتاج الأمة إلى تجديد لاستدخاله في حركية مشروع النهضة. وسيكون في هذا المشروع من النقص على قدر التأخر أو النقص في تلك المواكبة. وبتعبير آخر

---

19 - عبد الصمد بلكبير: جدل التحديث والتقليد في التجربة العربية، مجلة "منبر الحوار"، العدد 31، شتاء 1994، ص 79 - 80.

20 - وجهة نظر، ص 148.

21 - أما علماء الأمة والمفكرون ذوو المرجعية الإسلامية فهم مجمعون على ذلك.

إنها عملية تكييف مستمرة لفهمنا للوحي على ضوء معطيات العقل. وبما أن معطيات العقل تتطور وتتجدد بسرعة فائقة، فإن على "التجديد" أن يواكبها دون كلل.

ومن مقتضيات ذلك، الوعي بالانسجام الحاصل في الإسلام بين الشرعي والوضعي، بين الديني والدنيوي، بين الإيماني والمادي، كما بين عالمي الغيب والشهادة. وتصور التعارض أو الاختلاف بينهما يدخل المسلمين أفرادا ومجتمعات في حرج كبير. وهكذا فإن توكل المسلم على الله حق التوكل، لا يجب أن ينقص في شيء إتقانه الأخذ بالأسباب، وتشبعه بالقيم الإسلامية ليس معارضا للأخذ بأقصى ما تقتضيه الحكمة الإنسانية وتبدعه. ومن تطبيقات ذلك مثلا أن الأخذ بمبدإ الشورى لا يمنع من الأخذ بالديمقراطية بوصفها تطبيقا إنسانيا لها. قد نحتاج إلى تكييفها مع مبادئ الدين، لكن رفض الاستفادة منها ضرب لمبدإ التجديد الذي أسسه الشرع وحض عليه. ولقد اخترنا هنا أمثلة تلقى قبولا عاما لتوضيح الفكرة، وإلا فالجزء الأكبر من هذا التفاعل يطرح تحديات جمة أمام العقل المسلم، ويحتاج لجهود متتالية من تعميق النظر والبحث.

وفي موضوع التجديد نحتاج إلى الوعي بأمرين.

الأول هو أن الذي يجر إلى التقليدية هو الخوف على الهوية أو المرجعية[22]، فيجنح المرء إلى أسلوب الدفاع والمحافظة. وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تحنيط المرجعية وإبقائها في قالب جامد. والسليم أن أفضل طريقة لخدمة المرجعية هو تجديدها أو تجديد المعرفة والفكر في إطارها.

الأمر الثاني هو أن عملية التجديد تحتاج إلى جرأة وفاعلية معرفية وفكرية في مستوى العصر. وإلا فكيف يجدد في مجال من ليس بارعا مبتكرا "مرجعا" أو "إماما" فيه. وهو ما يحتاج إلى جهد حقيقي للإبداع والمواكبة.

التجذر الاجتماعي

إن المرجعية بعد تجديدها يجب أن تتحول ـ حتى تصبح عاملا باعثا على النهضة وفاعلا في نجاحها ـ إلى ثقافة لدى شرائح معتبرة في المجتمع. فالتجديد الفكري والعلمي والتحول المعرفي لا يفيدان كثيرا إذا بقيا في إطار النخب ولم ينتجا تأثيراتهما الاجتماعية. كما أن التبني الاجتماعي والثقافي والنفسي هو الذي يضفي على كل جهد نهضوي فعاليته الحقيقية ويمده بالعمق الاجتماعي ويمثل له النبع الذي يستمد منه طاقة الاندفاع والاستمرار.

وقد رأينا أن الإصلاح الديني الذي قام به المفكرون والعلماء طيلة القرنين الماضيين غير على نطاق معتبر الكثير من الثقافة التقليدية الحاملة للعديد من عناصر التواكل والخرافة والسلبية والانعزال. كما أحيى العديد من الجوانب المشرقة في التراث الإسلامي بغية تحويلها إلى قيم في المجتمع المسلم وشحذ فاعليته. لكن الجهود لم تكن كافية لجعل كل ذلك ثقافة متجذرة، ولتكون له امتدادات مؤثرة في العمق الاجتماعي. فإن العوائق التي أشرنا إلى بعضها لم تمهلها حتى تصبح كذلك.

وهنا تلتقي مقتضيات المرجعية مع مستلزمات الانتقال إلى مجتمع المعرفة. فإعادة تشكيل العقل المسلم من مشمولاتهما معا.

فمثلا يعتبر التسلح بالصرامة المنهجية في البحث واحترام الوقت ومعرفة قيمة الزمن وتبني أحدث المناهج في التنظيم والإدارة والعلاقات والالتزام بالسننية (أو الأخذ الصارم بالأسباب) ... حتى تصبح ثقافة سائدة في المجتمع، من ضرورات النهضة. كما أن فقدها يؤدي إلى العجز عن الفاعلية وعن الاستفادة من المعرفة. وقد ميز مالك بن نبي ـ عن حق ـ بين التكديس والبناء في نهضة المجتمعات وفي

---

[22] ـ كثيرون يجعلونهما شيئا واحدا. ورأينا أن الهوية هي ما يميز شعبا أو مجتمعا عن غيره، والمرجعية هي المنطلقات التي تمارس بوصفها أصلا فكريا وثقافيا وعقديا في مجتمع معين أو لمشروع مجتمعي معين. وهي تضم المميز والمشترك وليس المميز وحده. فكثير مما هو داخل في الهوية ليس بالضرورة من مقتضيات المرجعية، والعكس صحيح.

التعامل مع الحضارة المعاصرة. فالتكديس ظاهرة المجتمعات في مراحل انحطاطها، حيث تكدس الأفكار والأشياء دون التوفر على منهجية وقدرة على جعلها بناء متكاملا. وإذا قارنا العالم الإسلامي باليابان في المرحلة 1860 ـ 1905 لوجدنا اليابان "ينشئ حضارة، وكنا نشتري بضاعة، فكان البون بيننا شاسعا والخلاف جوهريا". و"إن اليابان وقف من الحضارة الغربية موقف التلميذ، ووقفنا منها موقف الزبون. إنه استورد الأفكار بوجه خاص ونحن استوردنا منها الأشياء بوجه خاص"[23]. ومعلوم أن استيراد اليابان لتلك الأفكار لم يجعلها تتنكر لماضيها وأصالتها، بل حرصت باستمرار على تقديم نفسها نموذجا للتحديث الذي يحافظ على الأصالة والتقاليد وعدم السقوط في التغريب المفضي إلى فقدان قيمها الذاتية[24].

ويجب الانتباه هنا إلى أمر جوهري وهو أن التغير الثقافي أبطء بكثير من التغير في الجوانب المادية. فقد نستورد الساعات، وقد نقوم بصنعها، لكن تغيير نظرتنا للوقت واحترامه أو إدخاله عنصرا جوهريا في حياة المجتمع، قد يستغرق زمنا طويلا دون أن يتحقق. فتغير النواحي التقنية بسرعة لا يعني أن النواحي الثقافية مرشحة للتغير إن لم يكن هناك جهد خاص موجه لها. ولذلك فإن أسهل حلقة يمكن أن تتحقق في مجال بناء مجتمع المعرفة هو استيراد التكنولوجيا، وأصعبها هو تغيير الثقافة والسلوك بما يتماشى مع متطلبات تلك التكنولوجيا.

خاتمة

هل أضفنا جديدا في اقتراحاتنا أم أن التاريخ يعيد نفسه في الجواب كما في السؤال؟

إن النظر إلى وضعية الأمة الإسلامية في هذا العالم المعرفي يرينا وجود شرخ/ فجوة معرفية تزداد يوما بعد يوم بيننا وبين العالم الغربي، وأن الأمة على العموم في وضعية متأخرة في المؤشرات ذات الصلة. وهذا ما يفرض علينا بوصنا مسلمين تحدي استثمار المتاح اليوم عالميا للعمل لتضييق تلك الفجوة المعرفية والانتقال إلى وضعية المنافسة المعرفية، التي هي طريق النهضة الشاملة. وهو ما يحتاج بدوره إلى التركيز بشكل أساسي على محور الإصلاح الفكري والثقافي بتأثيراته الاجتماعية، والقطع مع ثقافة التخلف وعقليته.

وهذه النتيجة هي التي دافع عنها مصلحو القرنين الماضيين كما رأينا في البداية. وهكذا فلئن تغيرت الظروف ومعطيات الحضارة الإنسانية، وتغير دور المعرفة وازدادت مكانتها في حركية الحضارة، فإن المبدأ العام لم يتغير.

لكن هذا أمر طبيعي لأن المبدأ العام للنهضة واحد، وإن كانت هي في حد ذاتها سيرورة تتميز بالتفاعل المستمر والتطور التدريجي وليست وصفة جاهزة أو نمطا محدد المراحل منذ البداية. ونجاح تقدمها رهين بإبداع مختلف المعنيين ومختلف الفئات في سبل تحقيقها وإقرار سماتها التعاون والتكامل والتراكم في ذلك.

---

[23] ـ تأملات، ص 185.

[24] ـ انظر مثلا: مسعود ضاهر: النهضة العربية المعاضرة ـ الدروس المستفادة عربيا، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 329.